ميقاتي يحذر من «تداعيات خطيرة» للانقسامات القضائية

أهالي ضحايا انفجار بيروت يعتصمون دعماً لبيطار وسط خشية على التحقيق

اعتصام أهالي ضحايا المرفأ

«وكالات»: اعتصم أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت أمس الخميس دعماً لمسار التحقيق الذي يقوده القاضي طارق بيطار، بعدما أشعل استئنافه التحقيق مواجهة غير مسبوقة داخل القضاء، تهدّد بانهيار المؤسسات في بلد تنهشه أزمة اقتصادية وانقسام سياسي حاد.

منذ تسلمه التحقيق قبل عامين، يواجه بيطار (48 عاماً)، القاضي المعروف بنزاهته واستقلاليته، عقبات وتدخلات سياسية حالت تباعاً دون إتمامه لمهمته، وتهدّد حالياً بنسف التحقيق في الانفجار المروع الذي أوقع في الرابع من أغسطس 2020 أكثر من 215 قتيلاً و6500 جريح وألحق دماراً واسعاً بالعاصمة.

وتجمع العشرات من أهالي الضحايا، رافعين صور أبنائهم أمام قصر العدل في بيروت، بحضور ناشطين حقوقيين ونواب انتخبوا إثر تظاهرات احتجاجية شهدها لبنان بدءاً من خريف عام 2019 «دعماً لمسار التحقيق»، وسط اجراءات أمنية مشددة في محيط قصر العدل وداخله، وفق مراسل لوكالة فرانس برس.

وقال عبده متى (54 عاماً) الذي خسر ابنه في الانفجار برس «كنا نتأمل بالقضاء، لكن القناع سقط».

وأضاف «ثمة من قتل أولادنا ونريد أن نعرف من هو».

رغم عشرات الدعاوى التي علقت تحقيقاته منذ 13 شهراً واعتراض قوى سياسية رئيسية أبرزها حزب الله على عمله واتهامه بـ«تسييس» الملف، وصولاً إلى المطالبة بتنحّيه، استأنف بيطار الإثنين بشكل مفاجئ تحقيقاته بالادعاء على ثمانية أشخاص، بينهم النائب العام التمييزي غسان عويدات ومسؤولان أمنيان رفيعان.

وحدّد الثلاثاء مواعيد لاستجوابهم مع مدعى عليهم آخرين في إطار دعاوى حق عام «بجرائم القتل والإيذاء والإحراق والتخريب معطوفة جميعها على القصد الاحتمالي». لكن النيابة العامة التمييزية سارعت الثلاثاء الى رفض قراراته كافة.

وتصاعدت المواجهة القضائية أمس الأول الأربعاء مع ادعاء عويدات على بيطار بتهمة «التمرد على القضاء واغتصاب السلطة» ومنعه من السفر. كما قرّر إخلاء الموقوفين الـ17 في التحقيق، في خطوة تعكس حجم الانقسام داخل الجسم القضائي.

واستدعى عويدات بيطار للمثول أمامه صباح أمس الخميس، إلا أنه «رفض المثول أمامه»، وفق ما أفاد مسؤول قضائي فرانس برس.

وقال بيطار أمس الأول الأربعاء إنه «لا يحق» لعويدات اتخاذ القرارات التي أعلنها كونه مدعى عليه في القضية. وأضاف «مستمر بواجباتي وبتحمل مسؤولياتي في ملف المرفأ حتى النهاية».

حظيت قرارات عويدات بدعم مباشر من حزب الله. واعتبرها النائب ابراهيم الموسوي في تغريدة أمس الأول الأربعاء «خطوة في الطريق الصحيح لاستعادة الثقة بالقضاة والقضاء بعدما هدمها بعض أبناء البيت القضائي».

منذ البداية، عزت السلطات اللبنانية الانفجار إلى تخزين كميات ضخمة من نيترات الأمونيوم داخل المرفأ من دون إجراءات وقاية، واندلاع حريق لم تعرف أسبابه. وتبيّن لاحقاً أنّ مسؤولين على مستويات عدّة كانوا على دراية بمخاطر تخزين المادة ولم يحرّكوا ساكناً.

لكن كافة محاولات المحقق العدلي السابق فادي صوان والحالي، لناحية استجواب مسؤولين سياسيين وأمنيين، باءت بالفشل وسط ضغوط سياسية وعرقلة وصلت حد تهديد بيطار.

وتنذر المواجهة الحالية بأزمة قضائية تضاف الى أزمتي لبنان الاقتصادية والسياسية في ظل شلل عام في عمل المؤسسات الدستورية كافة.

وقال النائب ملحم خلف أمام قصر العدل أمس الخميس «سقط القضاء ونحروه. لا نعلم اليوم الى أين نتجه، بينما المؤسسة الأم عاجزة عن انتخاب رئيس. هذا الخطر الحقيقي على الديمقراطية».

وطالب خلف وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال هنري خوري بتقديم حلول «لأنه لا يمكن أن نقف أمام هذه القرارات المتناقضة ونقول نحن عاجزون عن مواصلة التحقيق». ودعا «مجلس القضاء الأعلى لأن يشرح ماذا يحصل».

ومن المقرر أن يجتمع مجلس القضاء الأعلى، المرجع القانوني الأرفع في البلاد، بعدما تعذر ذلك سابقاً جراء تباين مواقف أعضائه من عمل بيطار.

وشدّد الخبير القانوني بول مرقص على ضرورة تدخل مجلس القضاء الأعلى من أجل «تفادي مزيد من التأزم في القضاء».

وقال في تصريحات «مستقبل المسار القضائي لملف المرفأ محفوف بالمخاطر، ثمة علامات استفهام كبرى تحوم حوله وما إذا كان سيفضي الى العدالة وكشف الحقيقة أم لا».

ورأى أن «الأمر صعب جداً ومعقد وخاضع لضغوط سياسية هائلة لا قدرة للقضاء اللبناني على جبهها، ما أدى به الى هذا الانقسام والشرخ الكبير».

أثارت قرارات النيابة العامة التمييزية بالادعاء على بيطار واطلاق سراح كافة الموقوفين غضب أهالي الضحايا وحقوقيين رأوا في الخطوة «انقلاباً» قضائياً يكرّس ثقافة «الإفلات من العقاب» التي لطالما طبعت المشهد العام في بلد يحفل تاريخه باغتيالات وانفجارات وملفات فساد، نادراً ما تمّت محاسبة المتورّطين فيها.

وعنونت صحيفة «لوريان لوجور» الناطقة بالفرنسية على صفحتها الأولى الخميس «العدالة تطلق رصاصة على رأسها».

ورغم إصدار عويدات منع سفر بحق الموقوفين الذين أخلى سبيلهم، إلا أنّ أحدهم ويدعى زياد العوف، وهو لبناني أميركي شغل منصب رئيس مصلحة الأمن والسلامة في مرفأ بيروت، تمكّن من المغادرة الى الولايات المتحدة، وفق ما أفاد محاميه صخر الهاشم فرانس برس الخميس.

وبحسب مسؤول قضائي، رفض الكشف عن اسمه، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً من أجل إطلاق سراحه.

وتثير المواجهة القضائية التي لم تتضح تداعياتها بعد خشية واسعة.

وحذّر رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميل من أن «المعركة القانونية يمكن أن تؤدي الى انهيار كامل للسلطة القضائية».

وأضاف «عندما نتحدث عن انهيار العدالة، يعني ذلك انهيار دولة القانون وانهيار المؤسسات» معتبراً أنه بغياب وجود مرجع يحتكم اليه اللبنانيون، تسود «شريعة الغاب».

من جانبه قال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، أمس الأول الأربعاء، إن الانقسامات في الجسم القضائي في بلاده تنذر بـ«تداعيات خطيرة».

تحذير ميقاتي جاء في كلمة ألقاها في حفل «اتحاد رجال الأعمال للدعم والتطوير» بالعاصمة بيروت، بحسب وسائل محلية.

وأضاف: «شهدنا في اليومين الماضيين انقسامات في الجسم القضائي، هذا الأمر ينذر بتداعيات خطيرة إذا لم يعمل أهل الشأن أنفسهم على حل هذه المعضلة بحكمة، بعيدا عن السجالات السياسية».

وحذر من أن «الحملات المتبادلة تتسبب بالمزيد من الوهن القضائي ومن انعدام الثقة بالقضاء من قبل الغالبية الساحقة من اللبنانيين».

آبي أحمد: متضامنون مع السودان وندعو للإسراع لإكمال العملية السياسية

البرهان لرئيس وزراء إثيوبيا: متفقون على كافة القضايا المتعلقة بسد النهضة

من لقاء أبي أحمد والبرهان

الخرطوم - «وكالات»: استقبل رئيس مجلس السيادة الانتقالي، عبدالفتاح البرهان، أمس الخميس، رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد، خلال زيارة رسمية للسودان، حيث أعلن البرهان أن البلدين متفقان على كافة القضايا المتعلقة بسد النهضة.

وأضاف بالقول: «الوثائق والآليات الفنية تمثل المرجعية الأساسية لقضية الحدود.. وتجربة السلام في تيغراي تعتبر مشرفة وتدعم الاستقرار في إثيوبيا».

من جهته، قال أبي أحمد خلال اللقاء، إن «الغرض من الزيارة إظهار التضامن مع السودان والوقوف معه».

وأضاف بالقول إن «سد النهضة لن يسبب ضرراً للسودان بل سيعود عليه بالنفع».

وشدد على أنه لن يقدم مقترحات جديدة ويثق في قدرة السودانيين على تجاوز قضاياهم.

ودعا رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، أمس الخميس، إلى الإسراع في إكمال العملية السياسية لإخراج السودان (جار بلاده) من الأزمة.

هذه الدعوة جاءت خلال لقاء آبي أحمد مع تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم سابقا) في القصر الرئاسي بالعاصمة السودانية الخرطوم، وفق بيان لمجلس السيادة الانتقالي.

وقال القيادي في الحرية والتغيير الواثق البرير، في تصريحات صحفية، إن «اللقاء تطرق لأواصر العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين الشقيقين».

كما «تناول اللقاء ضرورة دعم الحوار (السوداني- السوداني) دون أي تدخلات خارجية من أي جهة، بجانب دعم العملية السياسية الجارية حاليا»، بحسب البرير.

وأفاد بأن آبي أحمد «دعا إلى الإسراع في إكمال العملية السياسية لإخراج السودان من الأزمة، مرحبا بالزيارة المرتقبة لوفد الحرية والتغيير إلى إثيوبيا».

وذكرت قوى الحرية والتغيير، في بيان منفصل، أن آبي أحمد أعلن خلال اللقاء «دعمه لكل ما يتوافق عليه أهل السودان واستعداده لتقديم كل السند لما ستسفر عنه العملية السياسية».

وشدد على «أهمية أن تكون العملية سودانية بالكامل دون السماح لأي طرف خارجي بالتدخل أو فرض أي حلول»، بحسب البيان.

وفي 8 يناير الجاري، انطلقت المرحلة النهائية للعملية السياسية بين العسكريين والقوى المدنية الموقعين على «الاتفاق الإطاري» في 5 ديسمبر الماضي، بهدف الوصول إلى اتفاق سياسي نهائي وعادل.

وتهدف المرحلة النهائية إلى التوصل لاتفاق نهائي بشأن 5 قضايا هي: العدالة والعدالة الانتقالية، الإصلاح الأمني والعسكري، مراجعة وتقييم اتفاق السلام، تفكيك نظام 30 يونيو 1989، قضية شرقي السودان.

و«الاتفاق الإطاري» شاركت في مشاوراته الآليتان الثلاثية وتشمل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) والرباعية وتضم الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات.

ويهدف الاتفاق إلى حل الأزمة السودانية الممتدة منذ 25 أكتوبر 2021، حين فرض رئيس مجلس السيادة الانتقالي قائد الجيش عبد الفتاح البرهان إجراءات استثنائية منها حل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين واعتقال وزراء وسياسيين وإعلان حالة الطوارئ وإقالة الولاة (المحافظين).

واعتبر الرافضون هذه الإجراءات «انقلاباً عسكرياً»، بينما قال البرهان إنها تهدف إلى «تصحيح مسار المرحلة الانتقالية» وتعهد بتسليم السلطة عبر انتخابات أو توافق وطني.

وقبل إجراءات البرهان، بدأت بالسودان في 21 أغسطس 2019 مرحلة انتقالية كان مقررا أن تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024 ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقّعت مع الحكومة اتفاق سلام في 2020.

شدد على ضرورة وقف إطلاق النار وإنهاء النزاع

غروندبرغ يدعو إلى تقديم تنازلات والوصول لسلام دائم باليمن

هانس غروندبرغ

عواصم - «وكالات»: دعا المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، أطراف الأزمة إلى تقديم تنازلات من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع والوصول إلى سلام دائم في البلاد.

وقال غروندبرغ، في بيان مقتضب نشر على حساب مكتبه في «تويتر»: «انطلقت (أمس الأول الأربعاء) الرحلة الـ100 من صنعاء منذ أن نجحت هدنة أبريل 2022 في فتح المطار بعدما يقرب من ستة أعوام من الإغلاق».

وأضاف «استفاد ما يزيد عن 50 ألف راكب من هذه الرحلات. كانت رحلة اليوم الرحلة الـ49 منذ انتهاء الهدنة في شهر أكتوبر الماضي».

وأوضح المبعوث الأممي أن هذا «يعد تذكيراً بأهمية تقديم التنازلات وأثرها الإيجابي على حياة المدنيين».

وشدد المبعوث الأممي على أنه «يجب على الأطراف في اليمن (الحكومة - وميليشيا الحوثي) البناء على هذا لإحراز التقدم نحو المزيد من الإجراءات للتخفيف من تأثير النزاع على اليمنيين»، مؤكداً على ضرورة «وقف إطلاق النار في جميع أنحاء اليمن، والدخول في عملية سياسية جامعة لإنهاء النزاع».

وتواصل ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران عرقلة جهود السلام، حيث ترفض تمديد وتوسيع الهدنة التي انتهت في أكتوبر الماضي.

المغرب يرحل مطلوباً لأمريكا بقضية قرصنة معلوماتية

عواصم «وكالات»: رحلت السلطات المغربية أمس الأول الأربعاء المواطن الفرنسي سيباستيان راوولت إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تتهمه بالضلوع في قضية قرصنة معلوماتية، وفق ما أفاد مصدر أمني مغربي وكالة فرانس برس .

وقال المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه إن «عملية التسليم تمت من مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء في رحلة متجهة صوب نيويورك»، مشيراً إلى أن العملية باشرها عملاء تابعون لمكتب التحقيقيات الفيدرالي الأمرسكي (اف بي آي).

كان راوولت، 21 عاماً، أوقف في 31 مايو لدى وصوله مطار الرباط سلا قادماً من فرنسا، حيث كان ملاحقاً من طرف الشرطة الدولية (أنتربول) بناء على طلب من القضاء الأمريكي.

ويشتبه مكتب التحقيقات الفدرالي في انتمائه إلى مجموعة قراصنة تدعى «شيني هانترز»، يُتهم أعضاؤها بارتكاب عمليات قرصنة «مدرة للأرباح»، استهدفت شركات منها مايكروسوفت. ويواجه، في حال إدانته عقوبة قد تصل إلى السجن 116 عاماً.

وفي أغسطس وافق القضاء المغربي على تسليمه للولايات المتحدة. في حين ظلت عائلته تطالب السلطات الفرنسية بالتدخل لإرجاعه إلى فرنسا ومحاكمته هناك.

قبل تنفيذ قرار التسليم قالت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية آن كلير لوجوندر صباح الأربعاء لوكالة فرانس برس «إن الوزارة ستستمر في متابعة حالة السيد راوولت»، مشيرة إلى أن «أجندة ترحيله تعود للعلاقات السيادية بين المغرب والولايات المتحدة».

القاهرة: عودة 5 مصريين أصيبوا في حريق سفينة أمام سواحل تركيا

القاهرة - «وكالات»: أعلنت وزارة الخارجية المصرية، أمس الخميس، عودة 5 من مواطنيها من إجمالي 14 مصريا أصيبوا في حادث حريق تعرضت له السفينة BEATA ALFA أمام السواحل التركية.

وقالت الوزارة في بيان، عبر صفحتها على «فيسبوك»: «في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الخارجية ممثلة في القطاع القنصلي وكلا من سفارة جمهورية مصر العربية في أنقرة والقنصلية العامة في إسطنبول لمتابعة حادث الحريق الذي تعرضت له السفينة BE-TA ALFA أمام السواحل التركية، وصل إلى أرض الوطن 5 مواطنين مصريين من إجمالي 14 مواطنا، وذلك بعد قيام السفارة بالانتهاء من إجراءات السفر وإصدار الوثائق اللازمة والتيقن من أن حالتهم الصحية تسمح لهم بذلك».

وأضافت أن «الجهود لا تزال جارية لمتابعة الحالة الصحية للمواطنين المتبقين ضحايا الحادث لحين عودتهم جميعا إلى أرض الوطن»، وتابعت أن «السفارة تواصل قصارى جهدها من خلال الاتصالات المتابعة مع السلطات المعنية التركية لتأمين تقديم أفضل خدمة علاجية للمصابين وكذا الوقوف على حيثيات وقوع الحادث والحصول على نتائج التحقيقات في هذا الصدد، وتقديم المساعدة القانونية للمصابين بما في ذلك العمل على حصولهم على مستحقاتهم التأمينية والتعويضات المالية اللازمة».

يُذكر أن الحادث الذي وقع في ديسمبر الماضي، أدى إلى مصرع بحار وفقدان قبطان السفينة التي كان على متنها 17 شخصا.

وقامت السفارة المصرية في أنقرة بالتحرك منذ اللحظات الأولى لوقوع الحادث للاطمئنان على المواطنين المصابين، والمتابعة مع السلطات التركية والمستشفيات التي تم نقلهم إليها لتلقي الرعاية الصحية اللازمة.